

مساعٍ دولية لتوسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة بالصحراء الغربية لتشمل مراقبة حقوق الإنسان

الى ضوء التقرير الأخير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وطالب الحكومة البريطانية بـ«العمل على شرحته» الذي قدّمه المفوضية في جنيف في أيلول/سبتمبر الماضي.

وطالب النائب البريطاني بأن تعمل الحكومة البريطانية من أجل إنشاء آلية مراقبة وضعية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

ويرفض المغرب توسيع صلاحيات بعثة المينورسو يؤكّد على ضرورة اقصارها على مهمة مراقبة وقف إطلاق النار الذي انشأت من اجلها.

ومن المقرر ان يجتمع مجلس الامن الدولي خلال أسبوع القادم لاعلان قرار جديد حول تزام الصحراء الغربية على ضوء تقرير دوري قدّمه كوفي عنان الامين العام للمنظمة الدولية.

وأكّدت مصادر دبلوماسية ان القرار لن يشمل جديداً سيمدد لقوات المينورسو ستة أشهر لمهمتها التي تنتهي في 31 تشرين الاول/اكتوبر الجاري ويذكر القرارات السابقة ويدعو اطراف النزاع للتعاون مع لامين العام ومبعوثه للمنطقة للسارع في تسوية نهاء النزاع.

وقال إنّه من المؤكّد أن «الحل السياسي» الذي ستتوصل إليه الأطراف سيكون موضوع توافق بنديوريك، مبرزاً أهمية «إيجاد إطار للدفع بهذا الحل».

ووجد موراتينوس موقف بلاده الداعي إلى حل عادل وسياسي للنزاع يقبله الطرفان ويسمح للصحراويين دفاع عن حق الصحراويين في تقرير المصير.

نقاش متلزج عن مدى حساسية الموضوع في ايطاليا، فقد صرحت دانييلا سانتانكى نائبة التحالف الوطني (يمين) بان القرآن لا يفرض وضع الحجاب ما دفع باحد الأئمة الى وصفها بانها «كافرة». وادى ذلك الى فرض حماية امنية مشددة على النائية وتظاهرات تضامن من المسؤولين السياسيين اليساريين واليمينيين على حد سواء الذين شدوا جمیعا على ضرورة «اندماج» المسلمين في المجتمع.

وفي بلجيكا حيث يشكل المسلمين 4,5 % من الشعب وغالبيته هم يتحدرون من اصل مغربي او تركي، تظهر مسألة الحجاب بانتظام ايضا لكن تنظيمها يعود الى السلطات المحلية.

فقد حظرت بعض المناطق في فلاندر (شمال) من مدارس الابتدائية

شخصيات المانية من اصل تركي في منتصف تشرين الاول/اكتوبر المسلطات الالمانيات الى التخلی عن الحجاب من اجل اظهار اندماجهم في المجتمع.

وفي ايطاليا حيث يقيم نحو مليون مسلم عادت مسألة الحجاب لتطور الاسبوع الماضي اثر تصريح رئيس الحكومة الايطالية رومانو بروادي الذي قال «اذا ارادت المرأة ان تضع الحجاب فلا بأس لكن عليها الا تخفي وجهها». وكشفت حادثة جرت اخيرا خالل

فقد غيرت بعض المقاطعات القانون فيما تقوم اخرى بدرس مشاريع قوانين لمنع الرموز الدينية في المدرسة بشكل صارم الى حد ما، ففي بادن-فورتمبرغ (جنوب غرب) منعت المدراس في نيسان/ابريل 2004 من وضع الحجاب في المدرسة. وفي المقابل سمحت محكمة شتوتغارت الادارية في تموز/يوليو 2004 لمدرسة بارتداء الحجاب في مدرسة رسمية.

وفي هذا الاطار، دعت عدة

ذلك «يتدخل مع الامن او حسن سير العمل والحياد»، اصبح الجدل يتتركز على البرق حتى ولو انه لا يشمل الا اقلية.

وقد صوت البرلمان قبل سنة لصالح منعه في الاماكن العامة لكن الاجراء لم يطبق بعد اذ تعتبر وزارة العدل انه يتناقض مع قانون مكافحة التمييز.

وفي المانيا، حيث يعيش اكثر من 3,2 مليون مسلم غالبيتهم من الاتراك، يستمر الجدل ايضا منذ عدة سنوات.

الجدل حول الحجاب الإسلامي ينتقل بين الدول الأوروبية

المدارس الفرنسية بدون فتيات محجبات

العلاقات مع إسرائيل والانحياز للمرشحين غير المتحزبين تزرع الشقاقي

السياسية، بدل التصفيق والتلميع والدعم غير المشروط للعسكريين، أن تكون قد أخذت الاحتياط ووضعت آليات عملية مدروسة للضغط الفعال على العسكريين إذا تراجعوا عن عودتهم كما كان متوقعاً وكما حدث بالفعل، بدل المساهمة في تمرير مشروعهم الذي لن يختلف عن سابقه إلا في الشكل وفي الآخر». ومضى متسائلاً «هل كتب علينا أن نظل ضحايا لعسكريين متسلطين فاسدين ولنخبة سياسية مغفلة وعاجزة إلى الأبد؟».

في جنوب لبنان وغزة، وقع العقيد في حالة من الارتباك جعلته يتامس فروقاً بين تفريعات النزاع مع الصهاينة. ولالم يوفق في ذلك عاد مرة أخرى للتمترس خلف موقف المنظمة وما تقوله المنظمة وما تراه المنظمة. وحتى حين حاول سامي كلبي أن ينتزع منه موقفاً عاطفياً بدعم المقاومة من خلال فرجه بما حققته من انتصارات لم ينجح في ذلك فاكتفى ولد محمد فال بالقول أنه مسرور بأي شبر يتحرر من الأرضي العربية بغض النظر عن وسيلة تحريره مقاومة كانت أم مفاهيم؟».

تحالفات العسكر

المدارس الفرنسية

الرسمية من اصل 639 بدأوا العام الدراسي وهم يضعون صلبياً كبيراً او عمامة او الحجاب متنهكين بذلك قانوناً اقر في 15 اذار/مارس 2004 يمنع كل المظاهر الدينية الواضحة في المدارس.

والمسعى الاخير امام الاشخاص الذين يرفضون القرارات، يتمثل بمجلس الدولة وهو أعلى محكمة ادارية فرنسية التي سنت قريراً بخمس حالات.

ويوضح جان كلود لافاي العضو في نقابة مدراء المدارس الرئيسية «لم نكن نتوقع ان تسير الامور بهذه الشكل الجيد لأن كل تلميذ كان متوجه معه كان يأخذ الان التي قامت بتشريع هذه المسألة على الصعيد الوطني حيث منعت في اذار/مارس 2004 ارتداء او وضع رموز دينية واضحة في المدارس الرسمية وبينها الحجاب.

لكن النقاب ليس رائجاً كثيراً هناك الا انه بدأ في اثارة جدل.

فقد قدم النائب جاك مايار من الاتحاد من اجل حركة شعبية (يميني) في نيسان/ابril مشروع قانون يوصي بعقوبة سجن ودفع غرامة بقيمة 3750

■ باريس- اف ب: كان لقانون اقر العام 2004 يمنع وضع الحجاب في المدارس الفرنسية وأشار رودولف فعل غاضبة في الكثير من الدول الاسلامية، اثر سريع وقوى فلم تعد اي فتاة تذهب الى المدرسة محجبة في السنتين الماضيتين في مقابل 1500 فتاة في العام 2003.

وسجلت اربع حالات مثيرة للخلاف فقط هذه السنة لدى وزارة التربية الوطنية تتعلق جميعها بفتیان من الشيخ كانوا يرفضون ازاله العمامات.

في ايلول/سبتمبر 2004 طرد 47 تلميذاً من المدارس عن عملها لأنها رفضت نزع النقاب

■ لندن- اف ب: يشكل الجدل الدائر حالياً في بريطانيا حول النقاب امتداداً لذلك الذي بدأ في عدة دول اوروبية أخرى حيث اصبح الحجاب يشكل رمزاً للتساؤلات حول اندماج المسلمين.

وتواجه الدول الاوروبية مثل فرنسا والمانيا وهولندا وبلجيكا وايطاليا والسويد لكن بدرجات متفاوتة المسألة نفسها المتعلقة بارتداء الحجاب الذي تزايد في السنوات الماضية واصبح المؤشر الاكثر وضوحاً على «الفصل» بين المجموعات بحسب تعبير رئيس الوزراء البريطاني توني بلير.

واكد بلير اخيراً انه «في غالبية الدول الاوروبية، يدور جدل مماثل» مضيفاً انه خلف مسألة الحجاب يرتسم جدل اكبر يتناول «العلاقة بين مجتمعنا وكيفية اندماج المسلمين فيه».

وفي بريطانيا حيث اعادت اعتدالات 7 تموز/يوليو 2005 النظر في التموز «المتعدد الثقافات» الذي يغرس به البريطانيون، تركز الجدل في الايام الاخيرة على النقاب، بعدما اوقفت المدرسة عائشة عزمي (24 عاماً)

وازدادت الحملة ضراوة بعد أن دافع الرئيس ولد فال في مقابلة مع قناة «الجزيرة» القطرية عن العلاقة مع إسرائيل وأعتبر أن سلفه الرئيس المخلوع معاوية ولد الطابع كان محقاً في إقامة هذه العلاقة ملتنا بوضوح «لو كنت مكانه لما ترددت لحظة في ربط هذه العلاقة».

دفاعاً عن التطبيع

فتح عنوان «من يزرع الوهم يحصد العدم» اعتبر الكاتب أحمدو ولد الوديعة أن مقولته «هذا التغيير جاء لكى لا يكون تغييراً» التي قالها رئيس فرع «منظمة لجنة الأزمات الدولية» في غرب افريقيا معلقاً على انقلاب الثالث من آب/أغسطس، ضمن مقابلة مع إذاعة فرنسا الدولية. «تشكل تعبيراً مختصرًا وتحقق أثبت أنه الأصح ضمن عشرات التعليقات الحالمات التي انتطلقت تبشر بأن موريتانيا دخلت التاريخ ولن تخرج منه وأن عسكر الثالث من آب/أغسطس سيكونون استثناء من عسكر موريتانيا والعالم وسينفذون وعودهم المغربية ويسلمون السلطة لمن يختاره الشعب».

وتحذر الكاتب الموريتاني بلهجة مريرة عن «اجهاض الاجتماع» الذي تلا الأيام التشاورية التينظمها المجلس العسكري الحاكم بعد قبله نظام ولد الطابع فقال «قبل الكثيرون بتيسير مفهوم مسموم اسمه الاجتماع الوطني ورضوا للعسكر أن يضفوه على كل فكرة تبنّق عنها أحدي بنات أو أبناء أفكارهم، فبات استمرار التطبيع اجتماعياً وطنياً كما زعم رئيس المجلس العسكري يوماً لصحيفة «الأهرام» المصرية، وطى صفحة الماضي والعفو عن أكلة المال العام والخائضين في الدم العام اجتماعاً وطنياً وتترك مواطنين موريتانيين مشددين من وطنهم اجتماعاً وطنياً وسلب حرية شريحة كبيرة من المواطنين اجتماعاً وطنياً، وارتهان مواطنين في السجن دون محاكمة اجتماعاً وطنياً، وحرمان مجموعة سياسية كبيرة من حقها السياسي اجتماعاً وطنياً إلى غير ذلك من الأفكار الاجتماعية» التي تتفق عنها عبقرية الرئيس بين الفينة والأخرى والتي كان آخرها اجتماعه الأخير على أن تصرّحات البابا أسيء فهمها في تكرار مستفترزات تصريحات كبار كردنالات الفاتيكان».

وخصص الكاتب أحمدو ولد الوديعة إلى أنه على النخب السياسية الموريتانية أن «تحمل مسوؤلياتها في حصاد أوهامها التي زرعت على مدار أكثر من عام من حكم المجلس